النهج التاسع

فيه بيان قليل للعلوم البرهانية

إشارة إلى أصناف القياسات ، من جهة موادها ، وإيقاعها للتصديق :

القياسات البرهانية ، مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها :

إن كانت[1] ضرورية، يستنتج[2] منها الضرورى ، على نحو ضرورتها[3] .

أو ممكنة ، يستنتج منها الممكن .

والجدلية ، مؤلفة من المشهورات ، والتقريرية : كانت واجبة ، أو ممكنة ، أو ممتنعة .

والخطابية ، مؤلفة من المظنونات ، والمقبولات التى ليست بمشهورة ، وما يشبهها ، كيف كانت[4] ولو ممتنعة .

والشعرية ، مؤلفة من المقدمات المخيلة ، من حيث يعتبر تخييلها ، كانت صادقة أو كاذبة . وبالجملة : مؤلفة من المقدمات ، من حيث لها هيأة وتأليف تستقبلها النفس بما فيها من المحاكاة ، بل ومن الصدق ، فلا مانع من ذلك . وبروجه الوزن .

---

(١) يعنى « المقدمات » .

وفى هذه المناسبة ، تستطيع أن ترجع إلى ما كتبناه لك فى هامش صفحات ١٤٩، ١٨٠، ٢٠٧ لتضيف ماهنا ، إلى ماهناك ، فيظهر لك بوضوح ، النتائج التى انتهينا اليها فى بحثنا السابق .

(٢) وفى نسخة « فينتج » .

(٣) وفى نسخة « ضروريتها » .

(٤) وفى نسخة « كان » .

ولا تلتفت إلى مايقال .

من أن البرهانية واجبة .

والجدلية ، ممكنة أكثرية .

والخطابية ، ممكنة مساوية [١] ، لاميل فيها ، ولاندرة .

والشعرية ، كاذبة ممتنعة .

فليس الاعتبار بذلك ، ولا أشار إليه « صاحب المنطق » .

وأما السوفسطائية ، فهى [٢] التى تستعملها [٣] «المشبهة» ، وتشاركها فى ذلك « الممتحنة المجربة » . على سبيل التغليط .

فإن كان التشبيه بالواجبات ، ونحو استعمالها ؛ سمى صاحبها «سوفسطائيا» .

وإن كان بالمشهورات ، سمى صاحبها « مشاغبا ماريا » .

« والمشاغب » بإزاء « الجدلى » .

و« السوفسطائى » بإزاء « الحكيم » *

إشارة إلى القياسات ، والمطالب البرهانية :

كما [٤] أن المطالب فى العلوم :

---

(١) وفى نسخة « متساوية » .

(٢) وفى نسخة « فإنها هى » .

(٣) وفى نسخة « تستعمل » .

(٤) لعل « الكاف » هنا ، هى التى يسميها « علماء العربية » « كاف التعليل » على نحو قوله تعالى « فاشكروه كما هداكم » .

قد تكون عن ضرورة الحكم .

وقد تكون عن إمكان الحكم .

وقد تكون عن وجود غير ضرورى مطلق : كما قد يتعرف عن حالات اتصالات الكواكب ، وانفصالاتها .

وكل جنس تخصه مقدمات ونتيجة .

فالبرهن يستنتج الضرورى من الضرورى .

وغيرَ الضرورى، من غير الضرورى : خلطا ، أو صريحاً .

فلا تلتفت إلى من يقول :

إنه لا يستعمل البرهن إلا :

الضروريات .

والممكنات الأكثرية ، دون غيرها .

بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلى[1] ، استعمل الممكن الأقلى .

ويستعمل فى كل باب ما يليق به .

وإنما قال ذلك ، من قال من محصلى الأولين ، على وجه غفل عنه المتأخرون:

وهو أنهم قالوا : إن المطلوب الضرورى ، يستنتج فى البرهان من الضروريات .

وفى غير البرهان ، قد يستنتج من غير الضروريات .

---

(١) وفى نسخة « أولى » . ولعله تحريف نسخ ،

ولم يُرد غير هذا .

أو أراد أن صدق مقدمات البرهان فى ضرورتها ، أو إمكانها ، أو إطلاقها، صدق ضرورى[1] .

---

(١) قال « الإمام » فى « اللباب » ص ٤٤ :

« المطلوب بالبرهان :

قد يكون ضرورة الشىء .

وقد يكون إمكان الشىء .

وقد يكون مجرد وجوده ، من غير اعتبار ضرورته ، ولا إمكانه . كما قد يتعرف عن حالات اتصالات الكواكب ، وانفصالاتها .

وكل جنس من هذه المطالب ، فله مقدمات تخصه .

والبرهن ينتج :

الضرورى ، من الضرورى .

والممكن الأكثرى ، من الممكن الأكثرى .

والأقلى من الأقلى .

ويستعمل فى كل باب ، مايليق .

ولا يلتفت إلى من يقول :

البرهن لا يستعمل إلا الضروريات .

بل قد ذكر بعض المحصلين ذلك . لكن فيه غرضان :

أحدهما : أن المطلوب الضرورى ، يستنتج فى البرهان من الضرورى .

وفى غير البرهان ، قد يستنتج من غير الضرورى . =

وإذا قيل فى كتاب البرهان : « الضرورى » ؛ فيراد به ، مايعم « الضرورى » المورد فى كتاب « القياس » وما تكون ضرورته مادام الموضوع موصوفا بما وصف به . لا « الضرورى الصرف » .

وتستعمل فى مقدمات البرهان ، المحمولات الذاتية، على الوجهين الأولين[1] اللذين فسر عليهما الذاتى ، فى المقدمات .

وأما فى المطالب ، فإن الذاتيات المقومة[2] لا تطلب[3] ألبتة .

= الثانى : أن صدق مقدمات البرهان ، فى كونها ضرورية ، أو ممكنة؛ ضرورى؛ لأن ثبوت الضرورة ، للضرورى ، ضرورى . وثبوت الإمكان للممكن ، ضرورى » .

(١) هذه الكلمة « الأولين » محذوفة فى بعض النسخ .

(٢) وفى نسخة « المقدمة » ، ولعله خطأ من النساخ .

(٣) قال « الإمام » فى « اللباب » ص ٤٤ :

« إعلم أن الذاتى المقوم ، لايمكن أن يكون مطلوبا بالبرهان ؛ لأن المقوم بيّن الثبوت ؛ والبين لا يكون مطلوبا بالبرهان.

بل الذاتى بالمعنى الثانى يكون مطلوبا .

وأما محمول مقدمات البرهان ، فيمكن أن يكون ذاتيا بالوجهين ، إلا أنه لايمكن أن يكون محمول المقدمتين معا ، ذاتيا مقوما ؛ لأن الأكبر ، إذا كان مقوما للأوسط ، المقوم للأصغر ؛ ومقوم المقوم مقوم ، فحينئذ يرجع إلى أن يكون الأكبر مقوما الأصغر ؛ وذلك محال .

فإذن : لايمكن أن يكون المحمول ذاتيا مقوما ، إلا فى إحدى المقدمتين».

وقد عرفت ذلك ، وعرفت خطأ من يخالف فيه .

وإنما تطلب الذاتيات بالمعنى الآخر * .

إشارة إلى الموضوعات . والمبادىء ، والمسائل فى العلوم[١] :

ولكل واحد من العلوم : شيء أو أشياء، مناسبة[٢] ، نبحث من أحواله أو أحوالها .

وتلك الأحوال ، هى الأعراض الذاتية ، ويسمى الشيء[٣] « موضوع ذلك العلم » :

مثل المقادير للهندسة .

ولكل علم :

مبادىء .

ومسائل .

والمبادىء : هى الحدود ، والمقدمات ؛ التى منها تؤلف قياساته .

وهذه المقدمات :

إما واجبة القبول .

واما مسلمة ، على سبيل حسن الظن بالمعلم . تُصدَّر فى العلم .

وإما مسلمة فى الوقت ، إلى أن تبين[٤] ، وفى نفس المتعلم تشكك فيها .

---

(١) وفى نسخة « إشارة إلى مقدمات العلوم ، وموضوعاتها » .

(٢) وفى نسخة « متناسبة » .

(٣) يعنى : الأمر الذى نبحث أحواله .

(٤) وفى نسخة « تتبين » .

وأما الحدود :

فمثل الحدود التى توزد لموضوع الصناعة ، وأجزائه ، وجزئياته إن كانت . وحدود أعراضه الذاتية .

وهذه أيضا تصدر فى العلوم .

وقد تجمع المسلمات على سبيل حسن الظن ، والحدود : فى اسم « الوضع » فتسمى « أوضاعا » .

لكن المسلمات منها ، تخص باسم « الأصل الموضوع » .

والمسلمات على الوجه الثانى . تسمى « مصادرات » .

وإذا كان لعلم ما ، أصول موضوعة ؛ فلابد من تقديمها ، وتصدير العلم بها .

وأما الواجب قبولها : فعن تعديدها استغناء ، لكنها ربما خصصت بـ « الصناعة » ، وصدرت فى جملة المقدمات .

فكل « أصل موضوع فى علم » ، فإن البرهان عليه من علم آخر * .

إشارة إلى نقل البراهين ، وتناسب العلوم :

إعلم أنه إذا كان موضوع علم ما . أعم من موضوع علم آخر :

إما على وجه التحقيق : وهو أن يكون أحدهما ـ وهو الأعم ـ جنساً للآخر .

وإما أن يكون الموضوع فى أحدهما ـ وهو الأعم [1] ـ قد أخذ مطلقا ؛ وفى الآخر ، مقيداً بحالة خاصة .

(١) هذه العبارة : « وهو الأعم » ساقطة فى بعض النسخ .

فإن[١] العادة جرت ، بأن يسمى الأخص « موضوعا تحت الأعم » .

مثال الأول [٢] : علم « المجسمات » تحت « الهندسة » .

مثال[٣] الثانى: علم «الكرات[٤] المتحركة» تحت علم « الكرات[٥]»

وقد يجتمع الوجهان فى واحد ، فيكون أولى باسم « الموضوع[٦] تحت »

مثل : علم « المناظر » تحت علم « الهندسة » .

وربما كان موضوع علم ما ، مباينا لموضوع علم آخر ، لكنه ينظر فيه ، من حيث أعراض خاصة ، بموضوع [٧] ذلك العلم ؛ فيكون أيضا « موضوعا تحته » :

مثل « الموسيقى » تحت علم « الحساب » .

وأكثر « الأصول الموضوعة » فى العلم الجزئى « الموضوع تحت غيره » إنما تصح فى العلم الكلى ، الموضوع فوق .

على أنه كثيراً ، ماتصح مبادىء العلم الكلى الفوقانى ، فى العلم الجزئى السفلانى .

---

(١) جواب قوله : إذا « كان موضوع علم ما »

(٢) راجع لقوله « إما على وجه التحقيق » .

(٣) راجع لقوله « وإما أن يكون الموضوع فى أحدهما . . » .

(٤) فى نسخة « الأكر » .

(٥) فى نسخة « الأكر » .

(٦) فى نسخة « الوضع » .

(٧) فى نسخة « لموضوع » .

وربما كان علم ، فوق علم ، تحت علم ؛ وينتهى إلى العلم الذى موضوعه : الموجود من حيث هو موجود .

ويبحث عن لواحقه الذاتية . وهو العلم المسمى بـ « الفلسفة الأولى » *

إشارة إلى برهان : لم[1] ، وبرهان : إن[1] :

إن الحد الأوسط ، إن كان هو السبب فى نفس الأمر ، لوجود الحكم : وهو نسبة أجزاء النتيجة ، بعضها إلى بعض .

(١) عبارة « صاحب الشمسية ، وشارحه » « لمى » و « إنى » .

وعلل « الشارح » هذه التسمية ، قال ص ٢٤٥ ج ٢ :

« . . . الحد الأوسط ـ يعنى فى أى قياس ـ لابد أن يكون علة ، لنسبة « الأكبر » إلى « الأصغر » فى الذهن .

فإن كان مع ذلك ، علة لوجود تلك النسبة فى الخارج أيضا ، فهو برهان « لمى » لأنه يعطى « اللمية » فى الذهن والخارج :

كقولنا : هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم . فهذا محموم. فتعفن الأخلاط ؛ كما أنه علة لثبوت الحمى فى الذهن ، كذلك علة لثبوت الحمى فى الخارج .

وإن لم يكن كذلك ؛ بل لايكون علة للنسبة إلا فى الذهن ، فهو برهان « إنى » ، لأنه يفيد أنية النسبة فى الخارج ، دون لميتها .

كقولنا : هذا محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط . فهذا متعفن الأخلاط . فالحمى . وإن كانت ، علة لثبوت تعفن الأخلاط فى الذهن ، إلا أنها ليست علة له فى الخارج ، بل الأمر بالعكس » .

كان البرهان برهان « لم » .

لأن يعطى السبب فى التصديق بالحكم .

ويعطى السبب ، فى وجود الحكم .

فهو مطلقا ، معط[١] للسبب .

وإن لم يكن كذلك ، بل كان سببا للتصديق فقط . فأعطى « اللمية » فى التصديق ، ولم يعط « اللمية » فى الوجود .

فهو المسمى برهان « إن »

لأنه دل على إنية الحكم ، فى نفسه ؛ دون « لميته » فى نفسه .

وإن كان « الأوسط » فى برهان « إن » مع أنه ليس[٢] بعلة لنسبة حدّى النتيجة، هو معلول لنسبة حدّى النتيجة، لكنه أعرف[٣] عندنا ، سمى « دليلا » .

مثال ذلك : قولك : إن كان كسوف قمرى موجود[٤] ؛ فالأرض متوسطة بين الشمس والقمر ، لكن الكسوف القمرى موجود ، فإذن الأرض متوسطة[٥] .

واعلم أن الاستثناء ، كالحد الأوسط . وقد بين التوسط بالكسوف الذى

---

(١) وفى نسخة « يعطى السبب » .

(٢) وفى نسخة بحذف كلمة « ليس » . ولعله تحريف نسخ .

(٣) لعله يعنى أعرف من نسبة حدى النتيجة .

(٤) وفى نسخة بحذف كلمة « موجود » .

(٥) الأرض متوسطة بين الشمس والقمر :

هو معلول التوسط .

والذى هو برهان « لم » أن يكون الأمر بالعكس[١] .فيبين[٢] الكسوف

= هذه هى النتيجة ، وحداها :

« الأرض » و « متوسطة بين الشمس والقمر » .

و « الكسوف القمرى موجود » هذا هو الحد الأوسط .

وهو فضلا عن أنه ليس علة لتوسط الأرض بين الشمس والقمر، هو معلول له.

(١) لعله يعنى أن يكون الحد الأوسط علة لنسبة حدى النتيجة .

ولكن لو وقف الأمر عند هذا الحد ، وأن يكون ذلك فقط قصده ، لم يكن هناك جديد ، بل يكون تكرارا محضا ، لأنه سبق أن ذكر ذلك بوضوح عند التفرقة بين برهان «لم» وبرهان «إن»

وإن تمادينا ، وجاوزنا ذلك الحد فقلنا :

وبالرغم من أن الحد الأوسط علة لنسبة حدى النتيجة ، فالنتيجة أعرف عندنا منه ، حتى يكون العكس على أتمه ، وحتى يكون هناك جديد .

اعترضنا أنه كيف يكون المعلول أعرف من العلة !!!.

ولكن قد لا يكون غريبا أن يكون المعلول أعرف من العلة ، فهذا هو المثال الذى معنا : المعلول فيه ، وجود الكسوف القمرى ، والعلة توسط الأرض بين الشمس والقمر .

ولا شك أن الكسوف ، أمر يدرك بالمشاهدة ، فهو من أوضح الواضحات أما العلة ، وهى التوسط ، فهى أمر إن صح ، لا يمكن أن يكون بهذه المثابة ، من الوضوح .

(٢) وفى نسخة « فيتبين »

ببيان توسط الأرض .

وأنت يمكنك أن تقيس قياساً حملياً ، من القبيلين[١] ، بحدود مشتركة .

فليكن الحد الأصغر « محموما » .

والحدان الآخران ، « قشعريرة عارزة ناخسة » و « حمى الغب » والمعلول منهما ، القشعريرة .

واعلم أنه لاسواء ، قولك : إن الأوسط ، علة لوجود الأكبر مطلقا[٢] أو معلول له مطلقا .

وقولك : إنه علة أو معلول ، لوجود الأكبر فى الأصغر .

وهذا مما يغفلون عنه .

بل يجب أن تعلم : أنه كثيراً ما يكون الأوسط ، معلولا للأكبر ، لكنه علة لوجود الأكبر فى الأصغر*.

إشارة إلى المطالب :

من أمهات المطالب :

مطلب : هل الشىء موجود مطلقا ؟. أو موجود بحال كذا ؟ ! .

والطالب به يطلب أحد طرفى النقيض .

ومنها : ماهو الشىء ؟! .

---

(١) يعنى « اللمى » و « الإنى » .

(٢) لعله يعنى بالإطلاق ، أن يكون الأوسط علة لوجوده فى نفسه الذى هو أعم من وجوده للأصغر .

وقد يطلب به ماهية ذات الشيء .

وقد يطلب به[١] ماهية مفهوم الاسم المستعمل .

ولابد من تقديم[٢] مطلب : ما الشيء ؟ على مطلب : هل الشيء.

إذا لم يكن مايدل عليه الاسم المستعمل حدا للمطلب[٣] مفهوما .

وكيف كان ، فإن المطلوب فيه شرح الاسم .

فإذا[٤] صح للشيء وجود ، صار ذلك بعينه حدا لذاته أو رسما ، ان كان فيه يجوز .

ومنها مطلب : أى شيء هذا الشيء . وأى[٥] الشيء ، مما يعد فى أصول المطالب أيضا .

ويطلب به تميز الشيء عما عداه .

ومنها مطلب . لِمَ الشيء .

---

(١) وفى نسخة بحذف كلمة « به » .

(٢) وفى نسخة « تقدم »

(٣) وفى نسخة « للطلب » .

(٤) قال « الإمام » فى « اللباب » ص ٤٦ :

« ومطلب ما » بحسب الاسم ، مقدم على مطلب « هل » ، فإنه مالم يعرف مدلول الاسم لايمكن طلب وجوده .

ثم إذا صح كون الشيء موجوداً ، صار ذلك نفسه حداً لذاته ، أو رسما .

أما عبارة « إن كان فيه يجوز » ، فلست أدرى ماذا يريد بها « الشيخ » .

(٥) وفى نسخة بحذف قوله « وأى الشيء » إلى قوله «أيضا» .

وكأنه يسأل عما هو الحد الأوسط ، إذا كان الغرض حصول التصديق ، بجواب « هل » فقط .

أو يسأل عن ماهية السبب ، إذا كان الغرض ليس هو التصديق بذلك فقط ، وكيف كان ؛ بل يطلب سببه فى نفس الأمر .

ولاشك فى أن هذا المطلب ، بعد « هل » فى المرتبة ، بالقوة ، أو بالفعل .

ومن المطالب أيضا :

كيف الشىء .

وأين الشىء .

ومتى الشىء .

وهى مطالب جزئية ، ليست من الأمهات ، بل تنزل عن أن تعد فيها .

ويستغنى عنها كثيراً بمطالب «هل» المركب ؛ إذا فطن لذلك « الكيف » و « الإين » و « المتى » ولم تعلم نسبته إلى الموضوع المطلوب حاله .

فإذا لم يفطن لذلك ، لم يقم ذلك المطلب مقام هذا .

فكان مطلباً خارجا عما عُدَّ*

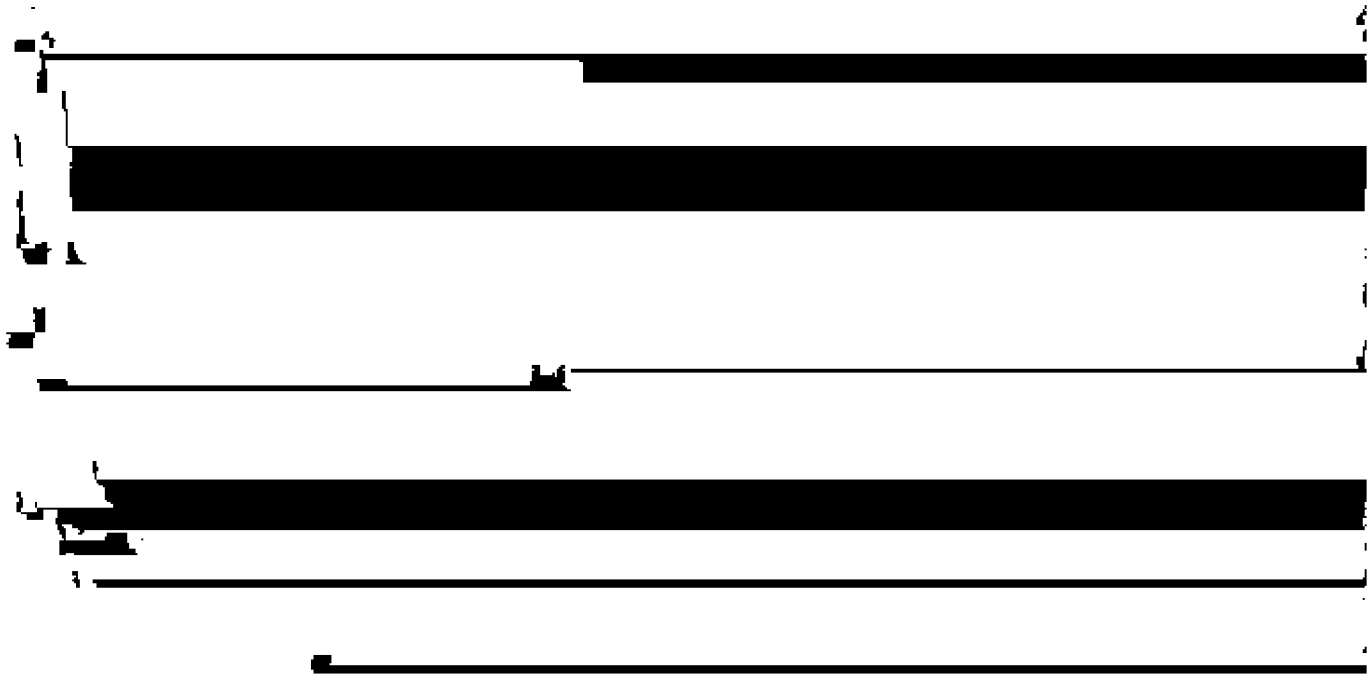

إن الغلط قد يقع :

إما لسبب القياس .

وهو أن يكون المدَّعى قياسا ؛ ليس بقياس فى صورته ، وهو أن لايكون على سبيل صورة شكل منتج .

أو يكون قياسا فى صورته ، ولـكنه ينتج غير المطلوب .

أو قد وضع فيه ماليس بعلة ، علة .

أو لايكون قياسا بحسب مادته : أى أنه بحيث إذا اعتبر الواجب فى مادته ، اختل أمر صورته .

وإذا سلم مافيه على النحو الذى قيل كان قياسا ولـكنه غير واجب تسليمه، فإذا روعى فيه تشابه أحوال الأوسط فى المقدمتين ، وأحوال الطرفين فيهما مع النتيجة، لم يجب تسليمه فلم يكن قياسا واجب القبول وإن كان قياسا فى صورته.

وقد علمت الفرق بينهما .

ووضعُ ماليس بعلة ، علة ؛ من هذا القبيل .

والمصادرة على المطلوب الأول ، من هذا القبيل : وذلك إذا كان حدان من حدود القياس ، هما اسمان لمعنى واحد ؛ والواجب أن تكون مختلفة المعنى .

فإذا روعى فى القياس صورته ، ثم ما أشرنا إليه من أحوال مادته ، لم يقع خطأ من قبيل الجهل بالتأليف ؛ ومن وضع ماليس بعلة ، علة ؛ ومن المصادرة على المطلوب الأول .

هذا . وأما ان كان الغلط ، فى كون القياس قياسا واجب القبول ، لكن بسبب فى المقدمات مقدمة مقدمة .

فإنه قد يقع الغلط ، بسبب اشتراك فى مفهوم الألفاظ ، على بساطتها أو على تركيبها ، على ماقد علمت .

ومن جملتها مثل ماقد يقع ، بسبب الانتقال من لفظ الجميع ، إلى لفظ كل واحد ، وبالعكس :

فيجعل مايكون لكل واحد ، كائنا للكل ، ومايكون للكل ، كائنا لكل واحد .

ولاشك فى أن بين الكل ، وبين كل واحد من الأجزاء فرقا .

وربما كان الانتقال على سبيل تفريق اللفظ : بأن يكون إذا اجتمع صادقا، فيظن أنه إذا فرّق ، كان صادقا .

مثل مايظن أنه إذا صح أن تقول : كان امرؤ القيس شاعرا مفردا ، صح أن امرأ القيس كان مفردا ، وأن امرأ القيس الميت شاعر مفرد ؛ فيحكم بأن الميت شاعر .

وأيضا إذا صح أن الخمسة زوج وفرد اجتمعا ؛ صح أنها زوج وأنها فرد .

وربما كان الانتقال ، على العكس من هذا :

وهو أنه إذا صح أن امرأ القيس شاعر ، وأنه جيد ؛ يصح على الإطلاق كيف شئت : أنه شاعر جيد ؛ أى فى الشاعرية .

وهذا أيضا ، يناسب مايكون الغلط فيه بسبب المعنى ، من وجه ؛ ولكنه

بشركة فى اللفظ[١] .

فهذه مغالطات ، مناسبة للفظ .

وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف

مثل مايقع بسبب إيهام العكس .

وبسبب أخذ مابالعرض ، مكان ما بالذات

وبأخذ اللاحق للشىء ، مكان الشىء .

وبأخذ ما بالقوة ، مكان ما بالفعل .

وبإغفال توابع الجمل المذكور[٢] .

وقد عرفت ذلك .

فتجد أسباب[٣] المغالطات منحصرة :

فى اشتراك اللفظ ؛ مفردا ، أو مركبا ؛ فى جوهره ، أو هيأته وتصريفه

وفى تفصيل المركب .

وتركيب المفصل .

ومن[٤] جهة المعنى :

فى إيهام العكس .

---

(١) وفى نسخة «من القول» بدل «فى اللفظ»

(٢) وفى نسخة « الجمل المذكورة » .

(٣) وفى نسخة « أصناف »

(٤) مقابل لقوله « فى اشتراك اللفظ »

وأخذ ما بالعرض ، مكان مابالذات .

وأخذ اللاحق .

وإغفال توابع الحمل .

ووضع ماليس بعلة علة .

والمصادرة على المطلوب الأول .

وتحريف القياس ، وهو الجهل بقياسيته

وإن شئت فأدخل :

اشتباه الإعراب والبناء .

واشتباه الشكل والإعجام .

فى المغالطات اللفظية.

ومن التفت ، لفت المعنى ؛ وهجر مايخيله اللفظ ؛ ثم راعى فى أجزاء القياس معانى لا ألفاظا ؛ وراعاها بتوابعها ؛ ولم يخل بها فيما يتكرر فى المقدمتين ؛ أو يتكرر فى المقدمتين والنتيجة ؛ وراعى شكل القياس ؛ وعلم أصناف القضايا التى عددناها .

ثم عرض ذلك على نفسه عرض الحاسب مايعقده على نفسه معاوداً ومراجعا فغلط ، فهو أهل لأن يهجر الحكمة وتعلمها .

وكل ميسر لماخلق له[1]*

---

(١) نبهت فيما سبق ص١٤٧ إلى أن لـ «ابن سينا» فى كتابه «الإشارات» عبارات تشعر بأن له تجديداً فى المنطق، وأن له آراء ابتكرها مخالفا فيها من سبقه

أسأل الله تعالى العصمة والتوفيق ، والحمد لله وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين .

وهذا آخر المنطق ، وتتلوه الطبيعيات ، بعون الله وحسن توفيقه .

= وكنت قد وعدت بأنى ربما أوليت هـذه العبارات عناية خاصة ، نستبين خلالها ما عسى أن يكون للشيخ الرئيس من تجديد ، فنخطو بذلك خطوة ، فى سبيل تحديد مدى الشوط الفكرى الذى قطعه الباحثون من المسلمين .

وإنى أكتفى من الوفاء بهذا الوعد ـ نزولا على حكم الضرورة ـ بأن أجمع هذه العبارات المتفرقة فى أنحاء الكتاب ، المبعثرة فى ثناياه ؛ فى صعيد واحد ، ليسهل حصرها والرجوع إليها ، وإفرادها بنظر خاص ، وتأمل منفرد ؛ منا ، أو من غيرنا .

وتلك و إن لم تكن الخطوة المرجوة ، والموعود بها فيما سبق، ولكنها تمهيد وإعداد لها .

قال فى بحث « التفرقة بين الذاتى والعرضى » ص ٣٤ :

« فلا تلتفت إلى ما يقال : إن كل ما ليس بمقوم، فقد يصح رفعه فى الوهم» .

وقال ، فى بحث « الذاتى » أيضا ص ٣٧ :

« يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل ، لا يميزون بين « الذاتى » و بين « المقول فى جواب ما هو » .. الخ » .

وقد عاد إلى نفس هذا المعنى فى ص ٣٩ .

وقال : فى بحث « النوع » ص ٤٥ :

« ومما يسهو فيه المنطقيون ، ظنهم أن النوع فى الموضعين ، له دلالة واحدة ومختلفة بالعموم والخصوص » . =

= وقال فى بحث « الجنس والنوع » ص ٥٠ :

« .. وأما أن يتعاطى النظر فى كمية الأجناس وماهيتها ، دون المتوسطات والسافلة ، كأن ذلك مهم ، وهذا غير مهم ، فخروج عن الواجب وكثيرا ما ألهم الأذهان زيغا عن الجادة » .

وقال فى بحث « العرض العام » ص ٥٢ :

« ومتخلفو المنطقيين يذهبون إلى أن هذا العرض ، هو العرض الذى يقال مع الجوهر .

وليس هذا من ذلك بشىء ، بل معنى هذا العرض ، العرضى » .

وقال فى بحث « الجهات » ص ٩٦ :

« ومن ظن أنه لايوجد فى الكليات حمل غير ضرورى ، فقد أخطأ » .

وقال فى بحث « تحقيق السالبة الكلية فى الجهات » ص ١٠٩ :

« وهذا قد غلط كثيراً من الناس أيضا ، فى جانب الكلى الموجب » .

وقال فى بحث « نقيض المطلقة » ص ١٢٣ :

« إن الناس قد أفتوا على سبيل التحريف وقلة التأمل ، أن للمطلقة نقيضا من المطلقات ، ولم يراعوا فيها إلا الاختلاف فى الكيفية والكمية ، ولم يتأملوا حق التأمل ، أنه كيف يمكن أن تكون أحوال الشروط الأخرى ، حتى يقع التقابل » .

ورجع إلى استكمال هذا البحث ص ١٣٨ ، فقال :

« والقوم الذين سبقونا ، لا يمكنهم فى أمثلتهم واستعمالاتهم أن يصالحونا على هذا ، و بيان هذا فيه طول » .

وقال فى نفس الصفحة :

« وقد قضى بهذا قوم ، لكنهم أيضا ليس يمكنهم أن يستمروا على مراعاة هذا الأصل » .

=

= وقال فى بحث التناقض أيضا ص ١٤١ :

« وهذا الإمكان ـ يشير إلى الإمكان الأعم ـ لا يلزم سالبه موجبه ، ولا موجبه سالبه ، فاحفظ هذا ، ولا تسه فيه سهو الأولين » .

وقال فى ص ١٤٧ فى بحث « التناقض » أيضا :

« فهكذا يجب أن تفهم حال التناقض فى ذوات الجهة ، وتخلى عما يقول الأولون » .

وقال فى بحث « العكس » ص ١٥٠ :

« وقد جرت العادة ، أن يبدأ بعكس السالبة المطلقة الكلية ، ويبين أنها منعكسة مثل نفسها .

والحق أنه ليس لها عكس إلا بشىء من الحيل ...

والحجة التى يحتجون بها لاتلزم .. »

وقال فى نفس البحث ص ١٥٤ :

« وأما الحجة المحدثة ، التى لهم عن طريق المباينة ، التى أحدثت بعد المعلم الأول ، فلا نحتاج إلى أن نذكرها ، فإنها وإن أعجب بها عالم ، مزورة » .

وقال فى موضع من مباحث العكس أيضا ص ١٦١ :

« ومن قال غير هذا ، وأنشأ يحتال فيه ؛ فلا تصدقه » .

وقال أيضا فى موضع من مباحث العكس ، ص ١٦٣ :

« ولا تستمع إلى قول من يقول : إن الشىء إذا كان ممكنا غير ضرورى لموضوعه ؛ فإن موضوعه يكون كذلك ، له » .

وقال فى نفس هذا الموضوع ، ص ١٦٤ :

« ولا تلتفت إلى تكلفات قيم فيه » . =

= وقال فى بحث « التواتر » ص ١٨٥ :

« ومن حاول أن يحصر هذه الشهادات ، فى مبلغ عدد معلوم ؛ فقد أحال » .

وقال فى بحث « القياس » ص ٢١١ :

« القياس على ماحققناه نحن .. »

وقال فى بحث « تركب القياس الاقترانى من الحمليات والشرطيات » ص ٢١٣ :

« وأما عامة المنطقيين : فهم إنما تنبهوا للحمليات فقط ، وحسبوا أن الشرطيات لاتكون إلا استثنائية فقط » .

وقال أيضا فى بحث « العكس » ص ٢٤٣ :

« ولا تلتفت إلى ما يقال : من أن النتيجة تتبع أخس المقدمتين ، فى كل شىء بل فى الكيفية ، والكمية ؛ وعلى الاستثناء المذكور » .

وقال فى بحث « القياس » ص ٢٤٨ :

« فإن الجمهور يظنون ، أنه قد يكون منهما — يعنى المطلقتين إذا اختلفتا فى السلب والإيجاب — قياس .

ونحن نرى غير ذلك » .

وقال أيضا فى بحث « القياس » ص ٢٤٩ :

« والذى يحتجون به فى الاستنتاج عن المطلقتين ، المختلفتى الكيفية ، وكبراهما كلية — مما سنذكره — فشىء لايطرد فى المطلق العام ، والوجودى العام . لأن العمدة هناك .. الخ »

وقال أيضا فى بحث « القياس » ص ٢٥٨ :

« والذين يجعلون الحكم لجهة الصغرى ، فإنما يحسبون أن الصغرى ، تصير كبرى ، عند عكس الكبرى .

= فيكون الحكم لجهتها . ثم تنعكس ، فتكون الجهة بعد العكس، جهة الأصل.
وإنما يغلطون بسبب أنهم يحسبون أن العكس يحفظ الجهات .
وأنت قد علمت خطأهم » .

وقال أيضا فى بحث « القياس » ص ٢٧٤ :

« ولا تلتفت إلى ما يقال : من أن البرهانية واجبة .
والجدلية ممكنة أكثرية .
والخطابية ممكنة مساوية ، لا ميل فيها ولا ندرة .
والشعرية كاذبة ممتنعة .
فليس الاعتبار بذلك ، ولا أشار إليه « صاحب المنطق » .

وقال أيضا فى بحث « القياس » ص ٢٧٥ :

« فلا تلتفت إلى من يقول :
إنه لا يستعمل المبرهن إلا :
الضروريات .
والممكنات الأكثرية ، دون غيرها
بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلى ، استعمل الممكن الأقلى
ويستعمل فى كل باب مايليق به
وإنما قال : ذلك ، من قال ، من محصلى الأولين . على وجه غفل عنه المتأخرون ... »

وقال أيضا فى بحث « المطالب » ص ٢٧٧ :

« وأما فى المطالب ، فإن الذاتيات المقومة ، لا تطلب ألبتة . =

= وقد عرفت ذلك ، وعرفت خطأ من يخالف فيه » .

وقال فى بحث « برهان لم ، و برهان إن » ص ٢٨٤ :

« واعلم أنه لا سواء قولك :

إن الأوسط ، علة لوجود الأكبر مطلقا ، أو معلول له مطلقا

وقولك : إنه علة ، أو معلول ، لوجود الأكبر فى الأصغر .

وهذا مما يغفلون عنه » .

تصحيح

وقعت بعض أخطاء لا تخفى على القارىء الفطن ، من أمثال :

١ — لعل كلام « صاحب البصائر » خاصا .

فإن صوابها : خاص .

٢ — مادام معروفا أن نقيض الممكنة العامة ، هو الضرورية ؛ يهون الأمر ؛ إذ يكون :

نقيض الموجبة ... الخ

فإن الصواب ـ كما هو واضح من سياق البحث ـ :

مادام معروفا أن لازم نقيض الممكنة العامة ، هو الضرورية ؛ يهون الأمر ؛ إذ يكون لازم :

نقيض الموجبة ... الخ »

فهرس

مقدمة ٣

حياة ابن سينا ٥ ـ قيمة كتاب الإشارات ٥ ـ كتاب الإشارات ٢١

مقدمة ٢١

المنطق

النهج الأول فى غرض المنطق : ٢٣

المراد من المنطق ٢٣ ـ الحاجة إلى تعرف أحوال المفرد ٢٤ ـ الحاجة إلى تعرف أحوال اللفظ ٢٤ ـ حصر السلوك الطلبى فى التصور والتصديق ٢٥ ـ إشارة إلى دلالة اللفظ على المعنى ٢٧ ـ إشارة إلى تحقيق معنى الحمل ٢٧ إشارة إلى اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ٢٧ ـ إشارة إلى اللفظ الجزئى ، واللفظ الكلى ٢٩ ـ إشارة إلى الذاتى والعرضى ٣٠ ـ إشارة إلى الذاتى المقوم ٣١ ـ إشارة إلى العرض اللازم ٣٣ ـ إشارة إلى العرض غير اللازم ٣٤ ـ إشارة إلى معنى آخر للذاتى ٣٥ ـ إشارة إلى الفرق بين الذاتى ، و بين المقول فى جواب « ماهو ؟ ! » ٣٧ ـ إشارة إلى أصناف المقول فى جواب « ماهو ؟ ! » ٣٩ ـ

النهج الثانى فى الخمسة المفردة والحد والرسم : ٤٤

إشارة إلى الجنس والنوع ٤٤ ـ إشارة إلى ترتيب الجنس والنوع ٤٨ ـ

إشارة إلى الفصل ٥١ — إشارة إلى الخاصة والعرض العام ٥٢ — رسم الجنس ٥٤ رسم الفصل ٥٤ — رسم النوع ٥٤ — رسم الخاصة ٥٥ — رسم العرض العام ٥٦ — إشارة إلى الحد ٥٦ — وهم وتنبيه حول التحديد ٥٧ — إشارة إلى الرسم ٥٨ — إشارة إلى أخطاء تعرض فى تحديد الأشياء ورسمها ٥٩ — وهم وتنبيه حول خطأ من هذه الأخطاء ٦١ —

النهج الثالث فى التركيب الخبرى : ٦٣

إشارة إلى أصناف القضايا ٦٣ — إشارة إلى الإيجاب والسلب ٦٥ — إشارة إلى الخصوص ، والإهمال ، والحصر ٦٦ — إشارة إلى حكم المهمل ٧٣ — إشارة إلى حصر «الشرطيات» وإهمالها ٧٤ — إشارة إلى تركيب «الشرطيات» من « الحمليات » ٧٥ — إشارة إلى العدول والتحصيل ٧٥ — إشارة إلى القضايا الشرطية ٧٧ — إشارة إلى هيئآت تلحق القضايا ٨٠ — إشارة إلى شروط القضايا ٨١ —

النهج الرابع فى مواد القضايا وجهاتها : ٨٥

أقسام الجهة ٨٧ — إشارة إلى جهات القضايا ، والفرق بين المطلقة والضرورية ٩١ عدم استلزام الدوام للضرورة ٩٥ — إشارة إلى جهة الإمكان ٩٧ — إشارة إلى أصول وشرائط فى الجهات ١٠١ — إشارة إلى تحقيق الكلية الموجبة فى الجهات ١٠٣ — عقد الوضع وعقد الحمل هامش ١٠٤ — إشارة إلى تحقيق السالبة الكلية فى الجهات ١٠٨ — تنبيه على مواضع خلاف ووفاق ، بين اعتبارى الجهة والحمل ١١١ — إشارة إلى تحقيق الجزئيتين فى الجهات ١١٢ — اشارة الى تلازم ذوات الجهة ١١٢

النهج الخامس فى تناقض القضايا وعكسها : ١١٩

كلام كلى فى التناقض ١٢١ ـ اشارة الى التناقض الواقع بين المطلقات ، وتحقيق نقيض المطلق والوجودى ١٢٣ ـ اشارة الى تناقض سائر ذوات الجهة ١٣٩ ـ اشارة الى عكس المطلقات ١٤٨ ـ اشـــارة الى عكس الضروريات ١٥٨ ـ اشارة الى عكس الممكنات ١٦٢ ـ

النهج السادس ١٦٧

اشارة الى القضايا من جهة ما يصدق بها ونحوه ١٦٩ ـ الأوليات ١٧٠ ـ المشاهدات ١٧٠ ـ المجربات ١٧٧ ـ الحدسيات ١٨٥ ـ القضايا التى قياساتها معها ١٨٦ ـ المشهورات ١٨٦ ـ الوهميات ١٨٩ ـ المقبولات ١٩٣ ـ التقريريات ١٩٤ ـ المظنونات ١٩٤ ـ المشبهات بغيرها ١٩٥ المخيلات ١٩٨ ـ تذنيب فى معنى التسليم ٢٠٠ ـ

النهج السابع وفيه الشروع فى التركيب الثانى للحجج : ٢٠١

الاستقراء ٢٠٣ ـ التمثيل ٢٠٦ ـ القياس ٢٠٧ ـ تقسيم القياس الى اقترانى، واستثنائى ٢١١ ـ تعريف الاقترانى ٢١١ ـ تعريف الاستثنائى ٢١٢ مايتركب منه الاقترانى ٢١٣ ـ اشارة خاصة الى القياس الاقترانى ٢١٤ ـ قسمة الأشكال الى ثلاثة ٢١٥ ـ بحث حول الشكل الرابع . هامش ٢١٧ الشكل الأول ٢٣٠ ـ الشكل الثانى ٢٤٧ ـ الشكل الثالث ٢٥٦

النهج الثامن فى القياسات الشرطية ، وفى توابع القياس : ٢٦١

إشارة إلى الاقترانات الشرطية ٢٦٣ ـ إشارة إلى قياس المساواة ٢٦٥ ـ إشارة الى القياسات الشرطية الاستثنائية ٢٦٥ ـ اشارة الى قياس الخلف ٢٦٨

النهج التاسع فيه بيان قليل للعلوم البرهانية : ٢٧١
اشارة الى أصناف القياسات ، من جهة موادها ، و ايقاعها للتصديق ٢٧٣ ـ
اشارة الى القياسات ، والمطالب البرهانية ٢٧٤ ـ اشارة الى الموضوعات ،
والمبادىء ، والمسائل فى العلوم ٢٧٨ ـ اشارة الى نقل البراهين ، وتناسب
العلوم ٢٧٩ ـ اشارة الى برهان لم ، و برهان ان ٢٨١ ـ اشارة الى المطالب ٢٨٤
النهج العاشر فى القياسات المغالطية : ٢٨٧
حول تجديد ابن سينا فى المنطق هامش ٢٩٢

﴿ انتهى الفهرس ﴾